

Distr.: General
12 October 2012
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم التقرير الرابع والنهائي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر المرفق).

ويقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي طلب فيه المجلس إلى الاتحاد الأفريقي أن يطلعته بانتظام على تنفيذ ولاية البعثة.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

عملاً بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي طُلب فيه إلى الاتحاد الأفريقي أن يُطلع مجلس الأمن بانتظام على تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يسرُّني أن أقدم إليكم طيه التقرير المرحلي الرابع والنهائي للاتحاد الأفريقي عن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر الضميمة).

ويعرض هذا التقرير آخر ما استجد من التطورات الرئيسية خلال الفترة قيد الاستعراض، وكذلك ما يتعلق بالبعثة والجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي دعماً للعمليات الجارية في الصومال. ويُختتم التقرير بملاحظات بشأن طريق المستقبل. وبوجه خاص، يرجو الاتحاد الأفريقي ممتناً أن يأذن مجلس الأمن بتمديد في مجموعة الدعم لفترة إضافية مدتها أربعة أشهر، مع إدخال تعديلات طفيفة مراعاة للقضايا الملحة على أرض الواقع. وسيمكننا ذلك من القيام، بالتعاون مع الأمانة العامة، بالتقييم المقرر إجراؤه لأوضاع البعثة ووزارة الدفاع وقطاع الأمن، وذلك بغية معرفة أفضل السبل التي يمكن بها للبعثة أن تقدم مزيداً من الدعم لتحقيق الاستقرار في الصومال في ضوء المستجدات السياسية والأمنية الأخيرة في البلد.

وسأغدو ممتناً للغاية إذا ما تفضلتم بعرض هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن، ولإطلاعهم عليه واتخاذ ما يقتضيه الأمر من إجراءات. والمفوضية على استعداد دائم لتقديم المعلومات الإضافية اللازمة.

وأود مرة أخرى أن أعيد تأكيد تقدير الاتحاد الأفريقي الخالص لمجلس الأمن ولكم خاصة على الدعم القيّم الذي يقدم إلى البعثة وعلى التزام الأمم المتحدة الثابت بتعزيز السلام والأمن والمصالحة على نحو دائم في الصومال.

(توقيع) جان بينغ

الضميمة

التقرير المرحلي الرابع والنهائي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، المقدم عملاً بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢)

[الأصل: بالإنكليزية]

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢١ من القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي هذا القرار، طلب مجلس الأمن إلى الاتحاد الأفريقي أن يُطلع المجلس بانتظام، بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة، على تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتقدم المحرز في إنشاء وجود للبعثة في القطاعات الأربعة، وزيادة قوام قوات البعثة من ١٢ ٠٠٠ فرد إلى عدد أقصاه ١٧ ٧٣١ من الأفراد النظاميين الذين يتألفون من القوات وأفراد وحدات الشرطة المشكلة، فضلاً عن تعزيز فعالية قوات الأمن الوطني الصومالية على النحو المبين في المفهوم الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٢ - ويعرض التقرير موجزاً لآخر المستجدات السياسية والأمنية الرئيسية في الصومال خلال الفترة قيد الاستعراض، وهو آخر تقرير يقدم وفقاً لمقتضيات القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢). ويشمل التقرير أيضاً الأنشطة التي اضطلعت بها البعثة لتعزيز لولايتها، ويُختتم بتوصيات عن كيفية المضي قدماً.

ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية

٣ - أُحرز تقدم هائل في العملية السياسية الجارية في الصومال منذ صدور تقريره الأخير. ففي شهر آب/أغسطس ٢٠١٢، أتم أصحاب المصلحة الصوماليون المراحل المتبقية لإنهاء المرحلة الانتقالية التي بدأت قبل ثماني سنوات. وكما يعلم المجلس، قام شيوخ القبائل الـ ١٣٥، في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، باختيار ٨٢٥ مندوباً لتشكيل الجمعية التأسيسية الوطنية التي اعتمدت الدستور المؤقت في ١ آب/أغسطس ٢٠١٢. كذلك قاموا، عملاً منهم بمبدأي غاروي الأول والثاني وبدعم من لجنة الاختيار التقنية، بترشيح أعضاء البرلمان استعداداً لتشكيل برلمان اتحادي جديد. وشرعت هذه الهيئة بعد ذلك في انتخاب رؤسائها، ثم رئيس جديد للبلد.

٤ - ورغم الخلافات العشائرية الداخلية ومزاعم الرشوة والترهيب التي شابت عملية اختيار أعضاء البرلمان، والمخاوف من أن تذهب الحصص المخصصة للمرأة لممثلين ذكور نتيجة للمقاومة الثقافية، فقد أدّت العملية إلى النتيجة المتوخاة، مع تشكيل البرلمان الاتحادي الجديد. وفي مواجهة هذه المخاوف، أصدرت البعثة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٢، بيانا مشتركا أدانت فيه المحاولات التي بذلها البعض لإحباط العملية، وأنذرت الذين يثبت أن أعمالهم تقوّض الجهود التي كانت جارية آنذاك بأنهم سيفقدون أهليتهم للترشح للمناصب العامة وسيخضعون للإجراءات المناسبة، تمشيا مع البيانات الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والإيغاد والأمم المتحدة في هذا الصدد.

٥ - وإلى جانب البيان المشترك، تمكنت الكيانات الثلاثة التي اضطلعت أيضا بدور المراقبين الدوليين في لجنة الاختيار التقنية، من إقناع القيادة السياسية الصومالية وشيوخ القبائل وأصحاب المصلحة الآخرين بالترفع عن خلافاتهم والعمل بما يخدم مصلحة الشعب الصومالي على أفضل وجه. وتلقى أيضا أعضاء اللجنة تأكيدات بأنه سيسعهم مواصلة عملهم بشكل مستقل ومحايدين بعيدا عن الترهيب والخوف من الانتقام. وعلى العموم، يمكن القول إن اجتماع الجمعية التأسيسية الوطنية داخل الصومال في مناخ من التهديدات الأمنية والتحديات اللوجستية يشكل، في حد ذاته، إنجازا غير مسبوق بالنسبة للصومال وشعبه.

٦ - وفي النهاية، قدّمت لجنة الاختيار التقنية، بعد التدقيق في أهلية المرشحين لعضوية البرلمان الاتحادي الجديد في ضوء المعايير المتفق عليها، أسماء ٢٥٠ رجلا وامرأة أدوا اليمين الدستورية في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. ورأس أكبر الأعضاء سنا في البرلمان الجديد، الذي تولى أيضا منصب الرئيس المؤقت للبرلمان، الجلسات البرلمانية التي حددت المسائل الإجرائية لانتخاب رئيس للبرلمان ونائبين له، وإنشاء لجنة انتخابية للإشراف على انتخاب رئيس البرلمان ورئيس البلد. وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٢، انتُخب رئيس جديد للبرلمان هو الأستاذ محمد شيخ عثمان جوارى، ونائبان له هما جيلاني نور إيكرو ومهاد عبد الله عوض.

٧ - وفي وقت لاحق، وجّه البرلمان الاتحادي الجديد دفعة العملية نحو إجراء انتخابات رئاسية، بدءا بإنشاء لجنة للانتخابات واعتماد المعايير المتعلقة بالمرشحين للرئاسة، وصولا إلى تقديم أسماء المرشحين. وأعقب ذلك قيام المرشحين بعرض برامجهم السياسية على البرلمان الاتحادي الجديد، يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأجريت الانتخابات الرئاسية يوم الاثنين ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وفاز فيها السيد حسن شيخ محمود.

٨ - ويسرني أن ألاحظ أنه جرى الترحيب على نطاق واسع بسير الانتخابات ونتائجها باعتبارها انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. وداخل البلد، أعربت الإدارة الإقليمية لبونتلان و صوماليلاند أيضا عن الارتياح والأمل في أن تكون نتيجة العملية الانتخابية بمثابة مقدمة للتعايش السلمي واستتباب الأمن وتشكيل حكومة فاعلة تقود عملية انتخاب الرئيس المقبل للصومال عن طريق الاقتراع العام. ومن خلال الإيغاد وصفت دول المنطقة الانتخابات بأنها كانت يوما مشهودا بالنسبة للشعب الصومالي، وأثنت على طابعها السلمي. ورحب الشركاء الدوليون بالانتخابات بوصفها تمثل لحظة هامة للصومال، وخطوة كبيرة نحو إحلال السلام الدائم وتحقيق المصالحة.

٩ - وجرى مراسم تنصيب الرئيس حسن شيخ محمود في مقديشو في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وحدد الرئيس أولوياته العاجلة في البيان الذي أدلى به في هذه المناسبة. وهي تتمحور حول تحسين الأمن، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وإرساء التنمية الاقتصادية، وإقرار العدالة. وأكد أيضا أنه سيمد يده إلى جماعات المعارضة المسلحة وسيواصل عملية الحوار مع صوماليلاند التي بدأها سلفه.

١٠ - وفي لفتة لها دلالتها، حضر مراسم التنصيب العديد من أعضاء المجتمع الدولي. وينبغي الإشارة بوجه خاص إلى حضور ممثلين عن بلدان المنطقة، وهم رئيس جيبوتي إسماعيل عمر حيله، ورئيس وزراء إثيوبيا بالنيابة آنذاك هايلي مريام ديسالين، والنائب الثالث لرئيس وزراء أوغندا موزس علي، ومساعد رئيس جمهورية السودان نافع علي نافع. وحضرت أيضا مراسم التنصيب التي أشدت خلالها بالرئيس السابق للحكومة الاتحادية الانتقالية، شيخ شريف أحمد، للدور الذي اضطلع به في العملية السياسية في البلد وقبوله بنتائج الانتخابات. وطلبت إلى الشعب الصومالي وأصحاب المصلحة الصوماليين مواصلة المسيرة حتى النهاية والمضي قدما نحو تحقيق هدفهم المتمثل في إرساء السلام والأمن الدائمين، وتضميد الجراح وتحقيق المصالحة على الصعيد الوطني، وتقديم الخدمات، وتحقيق التنمية. وأكدت لهم أيضا التزام الاتحاد الأفريقي المستمر ببذل قصارى جهده لدعمهم في الجهود التي يبذلونها.

ثالثا - تطور الحالة الأمنية

١١ - شهدت الفترة قيد الاستعراض مزيدا من التقدم على أرض الواقع، فيما واصلت قوات الأمن الوطنية الصومالية والبعثة توسيع مناطق سيطرتهما. وفي حين أضعفت حركة الشباب بدرجة كبيرة، فإنها لا تزال قادرة على توجيه الضربات. وتشهد على هذا التهديد محاولة اغتيال الرئيس في الهجوم الذي شُن في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ على فندق الجزيرة، حيث كان الرئيس يعقد اجتماعا مع وزير الخارجية الكيني.

١٢ - وفي القطاع ١ (بنادير وشيبلي السفلى والوسطى)، وبعد السيطرة على بلدة بلد الاستراتيجية، فرضت قوات الأمن الوطني والبعثة هيمنتها على منطقة الكيلومتر ٥٠ التي استخدمت كقاعدة لدعم العمليات التي جعلت من الممكن، في وقت لاحق، السيطرة على شلامبوني وميناء مركا. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، سيطرت قوات الأمن الوطني والبعثة على ميناء إيلمان داخل منطقة بلد. وأُجريت أيضا عمليات محاصرة وتفتيش في منطقتي إيلاشا بياها ولافول اللتين تؤويان عناصر من حركة الشباب تشن باستمرار هجمات على مواقع قوات الأمن الوطني والبعثة. وستظل ديناميات التهديد القائمة في القطاع ١ تشكل خطرا على البعثة والقوات الصومالية نظرا لعدم وجود مضاعفات للقوى وعمل خطوط الاتصال فوق طاقتها.

١٣ - وأحرز تقدم كبير أيضا في القطاع ٢ (جوبا السفلى والوسطى) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي النصف الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، سيطرت قوات الأمن الوطنية والبعثة على بلدات ميدو وهاربول بيبي على الطريق بين أفمادو وكيسمايو. ثم شرعت القوات الصومالية وقوات البعثة في تأمين بلدة جانا عبد الله في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأخيرا، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أُطلقت عملية للسيطرة على كيسمايو التي تشكل مركزا رئيسيا لتمويل حركة الشباب. وأصبحت المدينة تحت سيطرة البعثة والقوات الصومالية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأظهرت السيطرة على كيسمايو الدور الحاسم للمعدات والقدرات البحرية في الحملة الجارية. وبالفعل، فإن العملية المعقدة التي أدت إلى السيطرة على كيسمايو شملت تسيير دوريات على طول الساحل وهجوما برمائيا على شواطئ المدينة. ووقت إعداد الصيغة النهائية لهذا التقرير، كانت التحضيرات جارية لتوسيع نطاق عمليات البعثة والقوات الصومالية كي تشمل جيليب وجامامي. وزرع عناصر حركة الشباب، أثناء فرارهم، أجهزة متفجرة كثيرة ودمروا الهياكل الأساسية المحلية، مثل الأسواق ومراكز توزيع المياه والمدارس. وفرّ مدنيون كثر من المدينة أيضا خشية أن يحاصروا بين النيران المتبادلة.

١٤ - وسجلت قوات الأمن الوطني الصومالية وقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية المزيد من المكاسب في القطاع ٣ (جيدو وباي وباكول). فقد تم، حسب المشار إليه في تقريرتي السابق، تحرير بلدات هامة في جيدو وباي وباكول. لكن اتساع رقعة المنطقة وخصوصيات التضاريس أتاحا لحركة الشباب إقامة وجود لها في بعض القرى. وعلاوة على ذلك، نشرت البعثة ١٠٦٠ من أفراد القوات من بوروندي وأوغندا في هذا القطاع. وفي الأسابيع المقبلة، سيجري إعادة نشر قوات إضافية من القطاع ١.

١٥ - وفي القطاع ٤ (جلجادود وهيران)، ورغم دفع حركة الشباب إلى خارج منطقتي بيليتوين وماتابان، لا تزال الحركة تحافظ على وجودها في المناطق الجنوبية والغربية. وقد نشرت البعثة ٢٣٥ جنديا و ٣٥ مركبة من جيوتي وبيليتوين. وينبغي الانتهاء من نشر الجزء الرئيسي من وحدة جيوتي في بيليتوين بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وقد غادرت القافلة الأولى من المعدات المملوكة لوحدة جيوتي في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ومن المتوقع أن تصل في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وتقوم قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية، التي تحتفظ بوجود لها في بيليتوين، بتقديم الدعم للقوات المشاركة من جيوتي. ولا تزال أعداد كبيرة من العناصر الناشطة في حركة الشباب تفد إلى هذا القطاع، وهو ما يزيد من مستوى التهديد، الذي يشمل الأجهزة المتفجرة المرتجلة، ويمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في القطاع ١.

١٦ - وحسب المشار إليه في تقرير الأخير، وإثر تحرير مركا في القطاع ١ وميناء كوداي الطبيعي في القطاع ٢ وكيسمايو، أصبحت بلدة باراوي تشكل الآن مصدر الإيرادات الرئيسي لحركة الشباب ومفصلا أساسيا في خط إمدادها. ولا يزال الممر البحري الممتد بين اليمن والصومال الذي لا يخضع لرقابة قوية يُستخدم أيضا لنقل تدفقات المقاتلين الأجانب والدعم المادي لحركة الشباب.

١٧ - وقد أحدثت حركة الشباب مؤخرا تغييرا في هيكلها العام، فزادت من كفاءته بدرجة كبيرة وجعلته أكثر قدرة على شن حرب غير متناظرة. وحسب المشار إليه سابقا، فقد حددت الجماعة أربع مناطق تخضع كل منها لقائد عام، فيما يشبه بشكل لافت للنظر ترتيب قطاعات البعثة، باستثناء مودوغ (بونتلانند) وهيران وجلجادود التي ضُمت معا، مما يُلقي الضوء على الأهمية المتزايدة لهذه المناطق الثلاث بالنسبة لحركة الشباب. ونقلت حركة الشباب جزءا كبيرا من قواها ومعداتها إلى مناطق مثل بولو - بوري (هيران) وجبل غوليس (بونتلانند)، حيث تحتفظ قوات الأمن الوطنية والمليشيا المتحالفة معها وجود محدود. وتصدر الإشارة أيضا إلى أن المنبر الإعلامي للجماعة لا يزال يشكل أداة فعالة لتجنيد المقاتلين وحشد التمويل لأنشطتها. وفي جهد وثيق الصلة بتحركات الشباب، يتوخى الاتحاد الأفريقي العمل مع الدول الأعضاء في الإيغاد بشأن مبادرة مشتركة لتسيير دورات حدودية ومراقبة الحدود من أجل وقف تدفق المقاتلين الأجانب والمجرمين الآخرين.

رابعاً - نشر البعثة

١٨ - منذ تقريره الأخير، جرى توظيف ونشر ثلاثة موظفين مدنيين لتعزيز العنصر المدني في مقر البعثة في مقديشو. وبهذا النشر، يصل مجموع الموظفين المدنيين العاملين في مقديشو إلى ٢١ موظفاً. ويشمل ذلك الوظائف التشغيلية الرئيسية، مثل إدارة البعثة وتخطيطها، والشؤون السياسية، والشؤون المدنية، والاتصال مع هيئات المساعدة الإنسانية، والإعلام، والوظائف الرئيسية لدعم البعثة. ولا يزال الموظفون المتبقون، وعددهم ٤٦ موظفاً، يعملون من نيروبي، كينيا، حيث يتعاملون بصفة أساسية مع القضايا المتعلقة بالمشتريات والمالية. وسيجري نقلهم إلى مقديشو بمجرد أن يستكمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مرافق المكاتب ومرافق الإقامة اللازمة.

١٩ - ولا يزال تناوب القوات ينفذ وفق ما هو مبين في النقاط المرجعية التشغيلية التي صدّقت عليها لجنة تنسيق العمليات العسكرية في اجتماعها الأول المعقود في ٩ آذار/مارس ٢٠١٢. ويجري الاضطلاع بذلك بدعم نشط من مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُقل ١ ٠٠٠ فرد من القوات البوروندية من مقديشو إلى بايدوا. وقد أُنجزت عملية النشر هذه في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٢. وانضمت هذه القوات الجديدة إلى الأفراد العسكريين المشاركين من أوغندا في القطاع ٣، الذين كانوا قد نشروا في هذا القطاع في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وعددهم ٦٠ فرداً. وقد تولى قائد القطاع من بوروندي مهامه في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وهو يقوم حالياً بتنسيق العمليات العسكرية مع الوحدة التابعة لقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، يجري حالياً اتخاذ خطوات لنقل ١ ٤٤٠ فرداً من القوات الأوغندية من مقديشو إلى القطاع ٣ من خلال ممر أفغويي - بايدوا. ويتمثل الهدف النهائي من ذلك في السماح بفتح الممر وحركة المعدات والإمدادات الرئيسية المتجهة إلى القطاع ٣ بالطريق البري. ولا يخلو هذا التوسع إلى بايدوا من التحديات اللوجستية الخاصة به، لا سيما من حيث توفير إمدادات المياه لقوات البعثة. غير أن البعثة والمكتب يبذلان حالياً جهداً محموداً لضمان توفير المعدات الرئيسية ومجموعة عناصر الدعم الأولي واستمرار تقديم مجموعة عناصر الدعم الموسعة حيثما تسمح الحالة الأمنية.

٢١ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، شُحنت المعدات المملوكة لوحدة سيراليون من فريتاون ووصلت إلى مومباسا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وسيكمل نشر وحدة

سيراليون بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وستنشر الوحدة من خلال كينيا لإفساح المجال أمام توزيع المعدات على الأفراد قبل إدخالهم إلى القطاع ٢ برا.

٢٢ - وفيما يتعلق بنشر المعدات الجوية، وصل إلى مقديشو فريق تحضير مؤلف من ٨٥ فردا في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢. وفي ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، بدأت أربع طائرات عمودية عسكرية أوغندية (٣ طائرات هجومية وطائرة خدمات) تحركها إلى مقديشو من خلال كينيا وعلى متن كل منها طاقم من ٧ أفراد. وكان المتوقع أن تصل مقديشو بحلول ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢. إلا أن العملية لم تمض وفق الخطة المقررة، نظرا لتحطم ٣ من الطائرات العمودية بالقرب من منطقة جبل كينيا في طريقها إلى الصومال. وإزاء هذه الخلفية، ينظر الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في خيارات بديلة للسماح بعملية نشر سريعة لطائرات عمودية عسكرية أو مدنية تكون لديها قدرات لوجستية وقدرات على الإجلاء الطبي. وقد أبدت أوغندا أيضا استعدادها لنشر طائرات عمودية بديلة.

٢٣ - وقد بدأ العمل في مقر القيادة الموسع لقوة البعثة وفقا لقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه رقم ٣٠٦. وتولى ٧٥ فردا من ضباط الأركان، من المجموع المقرر سلفا البالغ ٨٥ ضابطا، مهام عملهم. ومثلما ورد في تقرير السابقي، نشر جميع قادة القطاعات، عدا قائد القطاع ٤، الذي سيكون موجودا بمجرد اكتمال نشر وحدة جيوتي. واجتمعت لجنة تنسيق العمليات العسكرية ست مرات حتى الآن. وناقشت اللجنة في اجتماعها السادس المعقود في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ مسائل ذات صلة بالجوانب التشغيلية للبعثة في سياق بيئة ما بعد الانتقال في الصومال. وأوصت اللجنة بإجراء استعراض لنشر البعثة، لدى استكمال عمليات التوسع الحالية، بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٢٤ - وقد أحرز أيضا تقدم في تعزيز دور عنصر الشرطة في البعثة، لا سيما فيما يتعلق ببناء قدرات قوة شرطة الصومال وتقديم الدعم التشغيلي لها. ويسري الإفادة بأن وحدتي الشرطة المشكلة قد نشرتا الآن في مقديشو، على النحو الذي أذن به مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وتم التصديق عليه في القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢). وقد نشرت وحدة الشرطة المشكلة الأوغندية في آب/أغسطس ٢٠١٢، بينما وصلت وحدة الشرطة المشكلة النيجيرية في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نظمت هاتان الوحداتان مسيرات رادعة لاستعراض القوة من أجل طمأنة السكان بشأن التزامهما بدعم قوة شرطة الصومال في كفالة الحفاظ على القانون والنظام. وجرى منذ ذلك الحين تنفيذ عدد من الدوريات والعمليات الأخرى ذات الصلة. وساهمتا الوحداتان، إلى جانب قوات الأمن

الوطني الصومالية والعنصر العسكري في البعثة، في واجبات الحراسة المتنقلة والثابتة خلال افتتاح البرلمان الاتحادي وجلساته، وكذلك أثناء انتخاب الرئيس. وتقوم الوحداتان أيضا بتيسير أنشطة بناء القدرات المؤسسية المنفذة لدعم قوة شرطة الصومال، وكذلك توسيع عملياتها بحيث تشمل المناطق الأخرى المحررة والخاضعة لسيطرة الحكومة. ولا يزال مستوى فرادى ضباط الشرطة دون تغيير (٩١ ضابطا)، ولكن يتوقع أن يرتفع إلى ١٨٠ ضابطا بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بينما سيتم توفير القوة المأذون بها، التي ينص عليها المفهوم الاستراتيجي، وقوامها ٢٦٠ ضابطا، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

خامسا - تقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وإرساء الحكم في المناطق المحررة

٢٥ - الصومال دولة اتحادية، وينص على ذلك الدستور المؤقت الذي جرى اعتماده حديثا. إلا أن المسائل الجوهرية المتعلقة بالنظام الاتحادي لا تزال غير محسومة، وخصوصا العلاقة بين صوماليالاند وبونتلاند وبقية أجزاء الصومال، التي تشكل كما هائلا من الكيانات التي أعلنت نفسها دولا ومن المناطق شبه المستقلة، والمسائل المتعلقة بتعيين الحدود وتحصيل الإيرادات. ولا يزال تقديم الخدمات الاجتماعية على مستويات الحكومات المحلية يشكل أيضا أحد التحديات.

٢٦ - ويُتوقع أن تضطلع الحكومة الاتحادية الجديدة والبعثة بدور رئيسي في تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة، ولا سيما في ظل غياب هياكل الحكم المحلية. ويشار في هذا الخصوص إلى أن الحكومة الصومالية بصدد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتحقيق الاستقرار والمصالحة، وفقا للخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار التي اعتمدت في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٢. وفي إطار هذه العملية، تقوم الحكومة الصومالية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والبعثة، بتعميم مشروع بشأن إنشاء لجان أمن للمقاطعات والأقاليم. وتضطلع الحكومة الاتحادية الجديدة حاليا، بدعم من البعثة، بجهود لتيسير توفير الخدمات الأساسية للسكان.

سادسا - إدارة شؤون المقاتلين السابقين

٢٧ - أسندت الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار إلى البعثة، في جملة أطراف معنية، مسؤوليات مهمة فيما يتعلق بالأنشطة السابقة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين. ولم يجر حتى الآن تحديد الآليات المذكورة في الخطة لإدارة شؤون المقاتلين السابقين. ويوجد حسب التقديرات ٣ ٠٠٠ مقاتل سابق، انشق كثير منهم عن

صفوف حركة الشباب في عمليات وقعت مؤخرا. وتمثل إدارة شؤون المقاتلين السابقين عنصرا حاسما لأمن الصومال واستقرار أوضاعه.

٢٨ - وتعمل البعثة في الوقت الراهن مع وكالة الأمن الوطني الصومالية على إدارة ملفات المنشقين الحالية. فقد جرى تسجيل هؤلاء المنشقين، وهناك حاجة ملحة إلى تزويدهم بالمأوى والمؤونة الأساسية. وفي الوقت الراهن، يعيش ٨٠٠ منشق في مخيمات في مارينا (مقديشو) وأفغويي (شبيلي السفلى السفلى)، وأربيس (شبيلي السفلى)، ومسله (شبيلي السفلى الوسطى) وهيلويي (شبيلي الوسطى). وقد التأم ثمل عدد منهم بأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، ويعتزم تزويدهم بتدريب مهني. وفي الأجل الطويل، تعمل البعثة مع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على وضع إطار قانوني وإجراءات تشغيل موحدة لتوجيه البعثة في التعامل مع المقاتلين السابقين، وذلك بالتشاور مع السلطات الصومالية. واستثمارا لهذه المبادرات، تقوم البعثة حاليا بإعداد مشروع تجريبي سينفذ في أفغويي، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية. وسيجري بعد ذلك في المناطق المحررة الأخرى تكرار العمليات والإجراءات التي تم تحديدها في إطار هذا المشروع.

سابعاً - دعم القوات الوطنية الصومالية

٢٩ - تمثل عملية إصلاح قوات الأمن الوطني الصومالية وإعادة هيكلتها عاملا حاسما في تحقيق استقرار الصومال على المدى البعيد. والبعثة ملتزمة بتوفير دعم تدريبي لهذه القوات، إضافة إلى توفير الإرشاد والتوجيه على الصعيد التشغيلي. وقد قام فريق ضباط الأركان من القوة الاحتياطية لشرق أفريقيا، الذي جرى نشره في مقر قيادة قوة البعثة، بتوفير مساعدة للسلطات الصومالية فيما يتصل بتقسيم قوات الأمن الوطني إلى فرقتين، تتألف كل منهما من ثلاثة ألوية، ويتألف كل لواء من ثلاثة كتائب للمشاة. وقد شاركت إحدى هاتين الفرقتين في عمليات مع البعثة أبلت فيها بلاء حسنا. وتمثل عملية إعادة التنظيم المرحلية هذه حلا قصير الأجل ينبغي أن يتزامن مع تصميم وبناء القوات الصومالية المستقبلية. ورغم أن البعثة تبذل ما في وسعها عمليا لدعم قوات الأمن الوطنية في أدائها لمسؤولياتها الوطنية المتمثلة في توفير السلامة والأمن للمواطنين، فإن وجود معوقات مالية ولوجستية، وكذلك عدم وجود شكل واضح لهيكل القيادة والسيطرة، يؤثران سلبا على فعاليتها.

٣٠ - وتخضع معظم المناطق المحررة في جنوب وسط الصومال الآن لسيطرة ميليشيات القبائل، التي ترتبط بقوات الأمن الوطني الصومالية بصورة ضعيفة. وإذا أدت عملية إعادة تشكيل القوات الأمنية إلى تهميش هذه الميليشيات، فمن الممكن أن تحدث انشقاقات عن

هذه الجماعات ومصادمات مع الحكومة الاتحادية الجديدة. وبالنظر إلى ذلك، يتعين بالتالي توخي الحذر في نهج إصلاح قوات الأمن الوطني وإعادة هيكلتها، لضمان أن تستوعب هذه العملية جميع الأطراف.

٣١ - وكان اعتماد الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٢ بمرسوم رئاسي خطوة إيجابية. وتركز الخطة على مسائل في السياسة الاستراتيجية تتعلق بالأمن وسيادة القانون، بما في ذلك العدالة. وهي تشمل مؤسسات مختلفة، مدنية وعسكرية، تمثل أهمية حيوية للأمن الوطني في الصومال. وتتضمن هذه المؤسسات وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية والأمن الوطني، ووزارة العدل، ومختلف الأجهزة الأخرى التي تتبعها، مثل قوات الدفاع، والشرطة، ووكالة الأمن الوطني، وقوات الاحتجاز والمجرة. وتحدد الخطة الإجراءات ذات الأولوية لكل من هذه المؤسسات المذكورة أعلاه. ومن الضروري تنفيذ تلك الإجراءات من أجل إرساء مؤسسات للأمن والعدالة وسيادة القانون تكون قادرة على كفالة حفظ القانون والنظام في الصومال عقب انسحاب البعثة - وهو ما يمثل استراتيجية الخروج النهائي.

٣٢ - وتقر الخطة بدور البعثة في تحقيق الاستقرار في الصومال، غير أنها تؤكد أيضا على أهمية امتلاك السلطات الوطنية لزام الأمور في العملية الشاملة والعريضة القاعدة لبناء القطاع الأمني. وفي حين يظل ذلك مسعى طويل الأجل، فإنه من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بتزويد قوات الأمن الوطني الصومالية بلوازم القتال والمرتبات. ومثلما سبق بيانه، ساعد الاتحاد الأفريقي في إعداد مسودة وثيقة عن تمكين قطاعات الأمن والعدالة في الصومال، صدقت عليها الحكومة الاتحادية الانتقالية. ويشمل ذلك المتطلبات المباشرة لدمج قوات الأمن الوطني ومددها بسبل البقاء. وتعتزم المفوضية الشروع في مشاورات مع السلطات الجديدة بشأن هذه الوثيقة، قبل تقديمها إلى مجلس السلم والأمن، ومن ثم إلى مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة.

٣٣ - وفيما يتعلق ببناء قدرات قوة شرطة الصومال، قامت شرطة البعثة، استنادا إلى تقييم شامل لاحتياجات التدريب، بإعداد حزمة تدريبية لقوة شرطة الصومال، تشمل دورة تحديد معلومات للملازمي الشرطة الذين جرت ترقية مؤخرًا، لإعدادهم لتولي مهامهم كقادة للأقسام في المناطق الحرة في الصومال؛ وتدريب في مجال النظام العام بالتشاور مع قوة شرطة الصومال، والشرطة الوطنية الأنغولية والشرطة الوطنية الإيطالية؛ ودورة بشأن البحث عن المتفجرات وضبطها والتخلص منها، لإعداد قوة شرطة الصومال لأداء مهامها بفعالية في مجال حماية الشخصيات البارزة وحفظ القانون والنظام العام؛ وعدد من الحزم التدريبية في

مجالات من قبيل العنف الجنساني، وحقوق الطفل وحمايته في بيئات النزاع وما بعد النزاع، وتدريب المدربين، وخفارة المجتمعات المحلية، وإدارة المرور، ودورات أساسية في التحقيقات الجنائية. وتشارك البعثة أيضا في توفير التوجيه والدعم الاستشاري لقوة شرطة الصومال بشأن واجبات الشرطة الأساسية، مثل مراعاة حقوق الإنسان، واستراتيجيات منع الجرائم، وخفارة المجتمعات المحلية، وإجراءات التفتيش.

ثامنا - حماية المدنيين

٣٤ - لا تزال مسألة توفير الحماية للسكان المدنيين في مناطق عمليات البعثة تشكل مصدر قلق خاص. ولا يزال عدد المشردين داخليا الذين ينتقلون إلى المناطق التي حررتها قوات الأمن الوطني الصومالية والبعثة في تزايد مستمر، خاصة مع توسيع البعثة لمنطقة عملياتها. وقد اتسعت أبعاد الموقف في أعقاب العمليات التي جرت في أفغوي ومركا، ولوحظ الشيء نفسه أثناء عملية السيطرة على كيسمايو. ويعمل الاتحاد الأفريقي على تعزيز قدرته على رصد المخاطر المتعلقة بالحماية، والتهديدات ونقاط الضعف القائمة في هذا الصدد، وعلى ضمان وضع اعتبارات حماية المدنيين في صلب أنشطة البعثة. وفي هذا الصدد، اتخذت البعثة خطوات لتعزيز الاستعانة بالأنشطة الإعلامية قبل الاضطلاع بالعمليات العسكرية وفي أثنائها، وهو نهج ساهم في حماية المدنيين خلال العمليات الرامية إلى تأمين أفغوي. ويجري استخلاص دروس قيمة من هذه التجربة، وتهدف البعثة إلى استخدام استراتيجيات الإعلام بصورة كاملة، وعلى نحو مماثل، في تسيير عملياتها المقبلة.

٣٥ - وقد بذلت جهود أيضا لكفالة تنفيذ سياسة النيران غير المباشرة التي تنتهجها البعثة، والتي ساهمت بدرجة كبيرة أثناء سير العمليات الأخيرة في تقليل الخسائر في صفوف المدنيين والحد من الأضرار التبعية إلى أدنى درجة. وقد أحيط علما بالتقارير التي تفيد بوقوع أضرار تبعية أثناء العمليات، وتجري متابعة الأمر على النحو المناسب. كذلك تواصل البعثة العمل على إنشاء خلية تُعنى بخصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢). وفيما سيسهم إنشاء تلك الخلية دون شك في الحد من الخسائر في صفوف المدنيين أثناء سير العمليات العسكرية للبعثة، فإنه يجب تصميم تلك الآلية بحيث تتلاءم مع السياق المتغير لعمليات البعثة، كما سيلزم تزويدها بموارد كبيرة كي يكفل عملها بالنجاح.

٣٦ - وفي ضوء تزايد لجوء حركة الشباب لأساليب غير متناظرة وبالنظر إلى قدرات الحكومة الاتحادية التي لا تزال محدودة فيما يتعلق بإرساء الحكم وسيادة القانون فعليا في المناطق المحررة، فإن السكان المدنيين في الصومال ما زالوا يواجهون طائفة واسعة من المخاطر

والتهديدات وأوجه الضعف. ويسلط هذا الوضع الضوء على ضرورة تعزيز التنسيق فيما بين جميع الجهات الفاعلة المعنية بالحماية في الصومال. وسوف يواصل الاتحاد الأفريقي من جانبه إشراك السلطات الصومالية في الأمور لضمان إيلاء هذه المسألة المستوى اللازم من الاهتمام. وتحقيقا لهذا الغرض، سوف تنشئ البعثة في الأشهر المقبلة قسما مخصصا للحماية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

تاسعا - الدعم الإنساني والمجتمعي

٣٧ - تسبب النزاع الذي طال أمده في الصومال في تدمير البنية التحتية العامة، بما في ذلك الصحة والتعليم وغير ذلك من الخدمات. وفي مثل هذه البيئة المتدهورة، يتحمل البشر، ولا سيما الفئات الضعيفة، بمن فيهم الأطفال والنساء والمعوقون والمهمشون، العبء الأكبر من تبعات النزاع.

٣٨ - والبعثة مكلفة بتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية في الصومال. وبالتالي، فإنها تعمل على إنشاء ممرات آمنة تمكن مختلف الجهات الفاعلة التي تعمل في المناطق التي تقوم بتأمينها من إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين. وعلاوة على ذلك، تقدم البعثة الدعم للمنظمات غير الحكومية المحلية، من أجل توفير التدريب للفئات الضعيفة، وخاصة الشباب والنساء، بشأن المسائل المتعلقة بالصحة الأولية والنظافة الصحية.

٣٩ - ونظرا للحاجة الماسة للمساعدة الإنسانية، والوجود المحدود للعاملين في المجال الإنساني في الصومال، تبذل البعثة أيضا جهودا لتكميل العمل الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الإنسانية، من خلال توفير مياه الشرب الآمنة والنظافة وخدمات الرعاية الصحية للسكان المدنيين في مناطق عملها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وفرت البعثة الدعم بهدف تيسير عمل مقدمي الخدمات الطبية. وشمل ذلك توفير مولدات الكهرباء لمستشفى بنادير في مقديشو، فضلا عن العمل مع مكتب رئيس بلدية مقديشو لإصلاح أربع آبار للمياه في أحياء العاصمة حمروين، وحمزجج، وواداجير، وداركنلي، بدعم تمويلي من الحكومة السودانية.

عاشرا - التفاعل مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الصومال ومع أوساط الشتات الصومالي

٤٠ - خلال الانتخابات الأخيرة، شعر الكثير من الصوماليين بأنهم يشاركون، من خلال ممثليهم، في هذا الإنجاز السياسي الرائع. وأدت هذه العملية أيضا إلى قدر لم يسبق له مثيل من التدقيق والاهتمام على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك من جانب أفراد الشتات

الصومالي، الذين أظهروا دعماً هائلاً لعملية السلام، وهم يعودون الآن بأعداد كبيرة للمساهمة في جهود التعمير، وخاصة في مقديشو. وسوف يضع الاتحاد الأفريقي آلية للتفاعل مع الشتات الصومالي فيما يتصل بدعم الحكومة الاتحادية الجديدة والمساهمة في مبادرات بناء السلام في أنحاء البلد.

٤١ - وواصلت البعثة إشراك المجتمع المدني من خلال الاجتماعات التشاورية. وتشارك منظمات المجتمع المدني الصومالية في الأنشطة الرامية إلى التوعية بالفرص الناشئة عن تحسن الحالة الأمنية والنظام السياسي الجديد. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني فيما يتعلق بالعمل على تحقيق المصالحة على الصعيدين المحلي والوطني وسد الثغرات القائمة في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية.

٤٢ - ولا يخفى على البعثة أن جماعات المعارضة المسلحة تستخدم المنابر الإعلامية للتأثير على السكان الصوماليين. وبالتالي، فإنها ستواصل وضع واستخدام استراتيجيات إعلامية مناسبة وفعالة لمواجهة هذا التأثير السلبي. وسوف يشمل ذلك أنشطة من قبيل بناء القدرات لدعم الصحفيين الصوماليين، بالتعاون مع وزارة الإعلام ووسائل الإعلام المحلية والدولية.

٤٣ - وحسبما سبقت الإشارة إليه في هذا التقرير، فإنه لم يجر شغل النسبة المخصصة من المقاعد للنساء في البرلمان الاتحادي الجديد، وهي ٣٠ في المائة. ولذلك، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام على نحو مدروس لدور المرأة في عملية السلام في الصومال ومشاركتها وتمثيلها فيها بصورة كاملة. ومن المهم، تمشيا مع الصكوك العالمية والإقليمية المنطبقة فيما يتعلق بحقوق المرأة ومشاركتها السياسية في صنع القرار وفي العملية السياسية وعملية بناء الدولة، أن يجري تزويد البرلمان الاتحادي الجديد والحكومة الجديدة بما يلزم من دعم لوضع تشريعات وسياسات وإجراءات تراعي الاعتبارات الجنسانية وتؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة إبراز دور المرأة الصومالية والمساهمات التي تقدمها، وكذلك تغيير الأفكار الثقافية المسبقة المناهضة لهذا العنصر الرئيسي من عناصر السكان. وفي هذا الصدد، سوف تقدم البعثة الدعم للحكومة من أجل تفعيل سياسة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالمسائل الجنسانية وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥، المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

حادي عشر - ملاحظات

٤٤ - تحقق في الفترة قيد الاستعراض قدر ملحوظ من التقدم في الصومال. فقد شهدت الساحة السياسية والعسكرية تحولا ما كان يمكن أن يتوقعه إلا قلة نادرة، نظرا لكثرة التحديات التي يتعين التغلب عليها وشدة تعقيدها. ولم يكن الصوماليون في أي وقت مضى،

على مدى النزاع الذي شهده بلدهم لمدة عقدين، أقرب مما هم عليه الآن من تحقيق طموحهم في إرساء الأمن والسلام والمصالحة. ويستحق أصحاب المصلحة الصوماليون والشعب الصومالي الثناء على ما سجل من إنجازات، كما تجدر الإشادة بهم لما أبدوه على مدى الأشهر القليلة الماضية من نضج ومن التزام بإتمام المرحلة الانتقالية. ورغم الكثير الذي تحقق، فإن المهام المقبلة سوف تكون أكثر صعوبة. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن يظلوا صامدين وأن يثابروا على وضع مصلحة بلدهم فوق أي اعتبار آخر.

٤٥ - وسوف تعلن السلطات الصومالية قريبا عن أولوياتها وخطة عملها للسنوات الأربع القادمة. وفي هذا الصدد، أحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل للسلطات الصومالية، لتمكينها من أداء المهام الأصعب والأكثر تعقيدا التي تنتظرها.

٤٦ - وقد اضطلعت البعثة بدور أساسي في تهيئة بيئة مواتية للنهوض بالعملية السياسية وجهود الإنعاش الاقتصادي في مقديشو وفي بعض مناطق جنوب وسط الصومال. وقد أظهر الرجال والنساء الذين يعملون في البعثة، ورفاقهم الصوماليون في السلاح، بسالة والتزام لا يمكن إنكارهما. فقد تحققت المكاسب المسجلة على أرض الواقع بفضل التضحيات الهائلة التي قدموها. وينبغي توجيه الثناء مرة أخرى لقوات البعثة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة على روح الالتزام والتضامن المثالية التي أبدوها في خدمة السلام والأمن والمصالحة في الصومال. ومن المهم بالمثل توجيه الثناء إلى الإيغاد والقادة الإقليميين على حسهم القيادي وصمودهم. وعلى وجه الخصوص، لا سبيل إلى إيفاء رئيس وزراء إثيوبيا الراحل، ميليس زيناوي، حقه من الثناء لما أداه من دور وما قدمه من مساهمات. وبرغم الحزن الذي يخالجننا لفقدانه، فليس لدي أي شك في أنه يمكننا أن نستمر في الاعتماد على القيادة الإثيوبية، باعتبارها رئيسا للإيغاد وجارة للصومال، وعلى الالتزام الشخصي لرئيس الوزراء هايلي مريام ديسالين.

٤٧ - وفي سبيل زيادة فعالية الاستجابة للوضع السياسي المتغير، ودعم الحكومة الاتحادية في تلبية احتياجات السكان، يعتزم الاتحاد الأفريقي، في إطار العمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، أن يجري تقييما شاملا للبعثة وللوسائل التي يمكنها من خلاله أن تسهم في تحقيق الاستقرار في الصومال، وذلك في ضوء المكاسب التي تحققت على أرض الواقع والتحديات المقبلة. ومن المتوقع أن تبدأ هذه العملية في غضون الأسابيع القليلة القادمة، وأن تكتمل في الأشهر المقبلة، وسوف تراعى فيها نتائج الاستعراض الاستراتيجي الذي تجريه الأمم المتحدة حاليا للنظر في وجود المنظمة في الصومال للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وستقدم

نتائج تقييم البعثة إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبعد ذلك إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٤٨ - وسيتناول أيضا التقييم المزمع إجراؤه للبعثة مسألة تمويلها. ومن الجدير بالإشارة أن الاتحاد الأوروبي يوفر الموارد اللازمة لسداد بدلات القوات والنفقات الأخرى ذات الصلة، في إطار مرفق السلام الأفريقي. وقد أشار الاتحاد الأوروبي إلى أن الأموال المتاحة في عام ٢٠١٣ لسداد بدلات القوات، على أساس القوام المأذون به حاليا من الأمم المتحدة، وهو ١٧ ٧٣١ فردا، لا تزيد على ٧٠ مليون يورو. وسوف يغطي هذا المبلغ المدفوعات المطلوبة لأول خمسة أشهر فقط من عام ٢٠١٣، فيما لن يجري تلبية الاحتياجات الأخرى للبعثة، وخاصة التكاليف التشغيلية للموظفين المدنيين والنفقات الأخرى ذات الصلة. والآن ونحن نفكر في مستقبل البعثة والمساهمة الهامة التي تقدمها من أجل تعزيز الأمن والسلام والمصالحة في الصومال، من المهم أن نضع في اعتبارنا هذا العائق الكبير وأن نولي الاعتبار الواجب لضرورة تحسين انتظام آليات تمويل البعثة واستدامتها.

٤٩ - وفي غضون ذلك، أود أن أطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يأذن بالتمديد الفني لمجموعة عناصر الدعم الحالية لمدة أربعة أشهر إضافية، حتى شباط/فبراير ٢٠١٣. بيد أنه سيلزم إجراء بعض التعديلات الطفيفة من أجل مراعاة المسائل الملحة القائمة على أرض الواقع. وتتصل هذه المسائل، من جهة، بضرورة زيادة تعزيز العنصر المدني في البعثة. فالواقع، أنه من المهم، مع توسيع البعثة لنطاق انتشارها في مناطق تشهد وجودا محدودا للغاية للشركاء الدوليين والجهات الفاعلة الأخرى، أن يتم تمكين البعثة من دعم إجراءات تثبيت استقرار الحكومة وجهود المصالحة المحلية. وسيفسح هذا المجال أمام تعزيز المكاسب العسكرية، وتهيئة الظروف اللازمة لإرساء وجود دولي معزز، بما يشمل وكالات الأمم المتحدة المعنية. وأود في هذا الصدد أن أطلب إلى مجلس الأمن أن يأذن بتمديد مجموعة عناصر الدعم اللوجستي التي توفرها الأمم المتحدة لتغطية نشر ٥٠ فردا مدنيا إضافيا في أنحاء منطقة البعثة. فنطاق تلك المجموعة يقتصر حاليا على ٢٠ موظفا مدنيا فقط.

٥٠ - أما الحاجة الملحة الثانية فتتعلق بالعنصر البحري للبعثة. فقد تم، كما يعلم المجلس، تسليط الضوء في المفهوم الاستراتيجي المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على أهمية هذا العنصر، من أجل منع حركة الشباب من الاستفادة من التجارة البحرية غير المشروعة أو القرصنة، والمساعدة في التصدي للتحديات برا وبحرا على نحو شامل. وفي هذا الصدد، كان من المقرر أن يقوم مقر البعثة المعزز بالتركيز في البداية على إجراء عمليات بحرية محدودة ووضع ترتيبات تنسيق محددة تهدف إلى ما يلي: '١' حماية قوات البعثة، '٢' تحسين الإلمام

بالحالة، '٣' حرمان حركة الشباب من الاستفادة من الموانئ والمرافئ الساحلية والداخلية الرئيسية. غير أن مجموعة عناصر الدعم، وفق ما أذن به، لا تفي بما جاء في التوصيات الواردة في المفهوم الاستراتيجي. وبالنظر إلى الدور الحاسم الذي تؤديه المعدات البحرية في التنفيذ الفعال لولاية البعثة وتحقيق الاستقرار في الصومال، فإنني أدعو مجلس الأمن إلى إعادة النظر بصورة عاجلة في المسألة وقبول طلب الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالعنصر البحري.
